

ثانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

- 01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.
- 02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.
- 03- سجّلنا ثماني عشرة ومائة (118) مخالفة شرعية، تتعلّق بتمويلات المراجعة، والمساومة، والإجارة، والسّلم، والاستصناع؛ وقرّرنا جبرها، بعد تبين قابليتها للاستدراك والتصحيح.
- 04- سجّلنا بتقدير تحسّنا في الأداء، وتراجعا ملحوظا في نسبة الأخطاء؛ وذلك بفضل العمل الذي أصبحت تؤدّيه إدارة الامتثال والرقابة الشرعية، والجهد الذي تُبذل في مجال التكوين المستمرّ للعاملين في البنك.
- 05- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتزامها بالمعايير المقرّرة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات.
- 06- إنّ مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقلّ، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيتكم الموقّرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

- 01- أنّ ما اطّلعنا عليه من إجراءات طبّقها البنك، خلال السنة المنتهية في 2020/12/31م، قد تمّت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقرّرة.
- 02- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتّفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 03- أنّ الإيرادات التي تحقّقت من مصادر غير مشروعة (فوائد ربوية محصّلة، ومبالغ غرامات تأخير) قد تمّ تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام. هذا؛ وإذ نسجّل تقديرنا لجهود الإدارة؛ نوصي ببذل المزيد من أجل تطوير الصيغ التمويلية، في المجالات الاستثمارية، وصولا إلى تحقيق كافة البدائل الإسلامية.

والله وليّ الإعانة والتوفيق.

توقيعات أعضاء الهيئة السّادة: رشيد هلاي

نائب الرئيس

كمال بوزيدي



عبد الباقي مفتاح

رئيس الهيئة

محمد المأمون القاسمي الحسني

حرر في 18 جمادى الثانية 1442هـ

الموافق 01 فبراير 2021م